الأمم المتحدة

E/2011/114

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 May 2011
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٧ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

تقرير الأمين العام

موجز

مقدم استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٠/٢٩. واستنادا إلى الردود الواردة من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، يقيِّم هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة، مع التركيز على مجالات التصميم والتنفيذ والرصد والتقييم. وهو يركز بشكل خاص على تقييم التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد القطري، وبخاصة من خلال عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويتناول التقرير أوجه التقدم المحرز في مجال تنمية القدرات لموظفي الأمم المتحدة واستراتيجية التنسيق التي تعتمدها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وقد أدرجت أيضا توصيات بشأن إحراز مزيد من التقدم، لكي ينظر فيها المجلس.

* E/2011/100.

010611 310511 11-33352 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كيانات الأمم المتحدة ٤

ألف – السياسة العامة والأطر الاستراتيجية ٤

باء – تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٥

جيم – الترتيبات المؤسسية ٨

دال – جمع البيانات وتحليلها ١٠

هاء – الرصد والتقييم والمساءلة ١٢

ثالثا – تنمية القدرات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني ١٧

رابعا – الثغرات والتحديات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني ٢٠

خامسا – تعزيز التنسيق فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة .. ٢٢

سادسا – الاستنتاجات والتوصيات ٢٣

أولا – مقدمة

١ – يشكل تعميم مراعاة المنظور الجنساني ركيزة للاستراتيجية العالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠١٠/٢٩ إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مفصلا عن الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة والتقدم الذي تحرزه في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والبرامج وفي مجال تنمية القدرات. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يبلغ عن الكيفية التي ستنجز بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أعمالها، بطرق منها تعزيز التنسيق وتحديد المجالات التي تحتاج إلى التحسين ورفع مستوى الاهتمام الممنوح لهذه المسألة الحاسمة الشاملة لعدة قطاعات.

٢ – وأُعد هذا التقرير استجابة لقرار المجلس ٢٠١٠/٢٩، وهو يستند إلى المعلومات التي جمعت عن طريق استبيان أصدرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة لكيانات الأمم المتحدة[(١)] وللمنسقين المقيمين[(٢)]. وتتناول المعلومات المقدمة من الكيانات الإجراءات والمبادرات المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني لعام ٢٠١٠. واستنادا إلى تجميع وتحليل الردود التي قدمتها كيانات الأمم المتحدة، فإن تقارير الأمين العام عن هذا الموضوع عادة ما تتضمن معلومات عن الجوانب المختلفة للمضي قدما بالسياسات والاستراتيجية المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في عام ٢٠٠٦ (انظر CEB/2006/2)،

(١) إدارة عمليات حفظ السلام؛ إدارة الشؤون السياسية؛ إدارة شؤون الإعلام؛ شعبة السياسات الإنمائية وتحليلها؛ شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛ اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ منظمة الأغذية والزراعة؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ منظمة العمل الدولية؛ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ مكتب شؤون نزع السلاح؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ البرنامج المعني بالشباب؛ شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية؛ كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة؛ برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛ برنامج الأغذية العالمي.

(٢) ألبانيا، وأوكرانيا، والبرازيل، وتشاد، وزمبابوي، والسلفادور، والصومال، وغابون، وغانا، وكوسوفو، ومصر، والمغرب، وملاوي، ومنغوليا.

عملا بالاستنتاجات ١٩٩٧/٢ المتفق عليها للمجلس. ومنذ اعتماد المجلس للقرار ٢٠٠٦/٣٦، شملت التقارير أيضا فرعا خاصا عن تنمية قدرات موظفي الأمم المتحدة وتدريبهم. وعلى نحو ما طلبه المجلس في قراره ٢٠١٠/٢٩، يبرز هذا التقرير أيضا الفجوات والتحديات المستمرة التي تواجه تعميم مراعاة المنظور الجنساني ويقدم نظرة متعمقة عن الكيفية التي ستعمل بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لضمان تنسيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني بنجاح على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتُقدَّم توصيات لكي ينظر فيها المجلس.

ثانيا – تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كيانات الأمم المتحدة

ألف – السياسة العامة والأطر الاستراتيجية

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منظومة الأمم المتحدة إظهار التزامها بمفهوم تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومساندتها له، وكذلك الإعراب عن الحاجة إلى إدماج منظور جنساني في جميع مجالات العمل. وقد وضعت سياسات وبيانات للسياسات واستراتيجيات وخطط عمل في معظم الكيانات، وأحرزت بعض الكيانات تقدما أكبر من غيرها في طرح آليات ملموسة من أجل الإدماج الكامل للمنظورات الجنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، خلص التقييم الأخير لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأمانة العامة (انظر A/65/266) إلى أن أوجه القصور تكمن في الممارسة أكثر منها في السياسة العامة، وأن عدم التوافق بين السياسة العامة والممارسة يشكل خطرا على التزام الأمم المتحدة بالترويج لتعميم مراعاة المنظور الجنساني باعتباره استراتيجية لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين.

٤ – وقد أجرت بعض الكيانات تقييما لما أحرزته من تقدم في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. واتخذت الكيانات من هذه التقييمات وسيلة لتعزيز عملها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ولمساعدتها على تأمين ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملها. وعلى سبيل المثال، نقحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) سياستها العامة لعام ١٩٩٤ بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء استنادا إلى التوصيات الواردة في تقييمها. وشارك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في عملية تشاورية واسعة النطاق انتهت بالشروع في تنفيذ جدول أعماله من أجل ”الإسراع بالإجراءات القطرية لصالح النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية“، وهو ما يمثل الخطة التنفيذية لتنفيذ الإجراءات المتضمنة في إطار عمل البرنامج المشترك: معالجة المسائل المتصلة بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية.

٥ - وكان الالتزام بالبرمجة المراعية للفوارق بين الجنسين جليا في الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وفي الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩. ومنذ فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أدرج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الأهداف الجنسانية في إطاره الاستراتيجي، بما في ذلك تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل الأونكتاد باتخاذ مؤشرات للإنجاز. واستكملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا استرتيجيتها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني لعام ٢٠٠٥، وشجعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الاهتمام بالأبعاد الجنسانية في مجالاتها القطاعية للتنمية الصناعية للحد من الفقر والعولمة الشاملة والاستدامة البيئية. وبالمثل، فإن الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ أعطى الأولوية لتجديد الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق جميع البرامج الفرعية وإلى تعزيز المساواة بين الجنسين بوصفها عنصرا أساسيا في الحد من الفقر والتنمية المستدامة. وحدد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، استنادا إلى إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، خطة عمله الجنسانية لعام ٢٠١٠، التي تهدف إلى ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل كامل في جميع الأهداف الاستراتيجية. وهناك حاليا لدى سبعة عشر مكتبا ميدانيا وخمسة مكاتب إقليمية خطة عمل جنسانية.

٦ - واستُخدم نوع الجنس أيضا باعتباره مسألة شاملة في الخطط والأطر الاستراتيجية لعدة كيانات. وتعالج خطة الإدارة الاستراتيجية لمفوضية حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ مبدأي عدم التمييز والمساواة بين الجنسين باعتبارهما مسألتين شاملتين. ويعمل مكتب دعم بناء السلام، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على رصد تنفيذ التدابير المتضمنة في تقرير الأمين العام بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (A/65/354-S/2010/466). ويتضمن التقرير خطة عمل شاملة مؤلفة من سبع نقاط لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أعمال بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، كما يتضمن الالتزامات المتفق عليها من قبل جميع كيانات الأمم المتحدة التي تعمل في المجالات التالية: الوساطة، والتخطيط لمرحلة ما بعد النزاع، والتمويل، والانتخابات والحكم، وتنمية القدرات المدنية ونشرها، وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، والتنمية الاقتصادية.

باء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٧ - أكملت فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية استعراضا لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية البالغ عددها ٥١ إطارا في الفترة

٢٠٠٦-٢٠٠٩ بغرض ما يلي: (أ) تنقيح نوعية التقييم القطري المشترك/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من حيث معالجة مسألة المساواة بين الجنسين؛ (ب) وتقديم توصيات بشأن توجيه إضافي أو أي دعم أو تدخل آخر تحتاج إليه أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل زيادة التركيز ضمن التقييمات، ولا سيما ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وباستخدام نظام للتصنيف وُضع وطُبق لأول مرة في عام ٢٠٠٦، أتاحت الدراسة تحليل ٢٦ تقييما/إطارا للعمل من وجهة نظر المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. ولأغراض هذه الدراسة، تم تنقيح وتوسيع نظام التصنيف وفقا لمؤشرات أداء فريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والمبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يخص معالجة مسألة المساواة بين الجنسين كمبدأ رئيسي للبرمجة في إعداد أطر العمل. وأتاحت الدراسة أيضا تتبع ما إذا كان إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية حدد الميزانيات التقديرية المكرسة للمساواة بين الجنسين، سواء بالرجوع إلى نتيجة محددة في مجال المساواة بين الجنسين أو كجزء من نتيجة أخرى.

٨ - وفي السنوات القليلة الماضية، جرى تعزيز المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك بإدراج المساواة بين الجنسين ونهجٍ لحقوق الإنسان في البرمجة باعتبارهما مبدأين رئيسيين من مبادئ البرمجة. وكما هو الحال في مجالات أخرى، تقوم فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بزيادة التركيز على الشفافية من خلال التتبع القائم على الأدلة لنتائج المساواة بين الجنسين ونواتجها. والبيانات المتعلقة بخطوط الأساس هي مؤشرات واضحة لقياس التقدم المحرز. وقد تباينت الردود في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تباينا كبيرا. ومن أصل ٥١ إطار عمل جرى استعراضها (نفذت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، أفضت ٥ أطر إلى نتائج ملموسة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وجمعت بعض البلدان مثل البرازيل ومصر (من بين أعلى البلدان ترتيبا في المصفوفة) بين التحليل الشامل المصمم والموثق على نحو جيد وبين نتائج واضحة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ومؤشرات لتحديد التقدم المحرز، كما قدمت إشارة إلى مقدار الموارد المخصصة للأعمال المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٩ - واعتبرت جميع التقييمات القطرية المشتركة التي جرى تحليلها النساء على أنهن فئة مستهدفة واستشهدت بالبيانات ذات الصلة المصنفة حسب نوع الجنس، ولا سيما البيانات المتعلقة بصحة المرأة وتعليم الفتيات. وركز التخطيط والبرمجة بشكل كبير على هذين المجالين التقليديين للاستثمار في المرأة، وإن كانت أطر العمل ركزت أيضا بشكل متزايد على المشاركة السياسية للمرأة. وذُكرت المساواة بين الجنسين باعتبارها موضوعا شاملا،

وحددت نتائج المساواة بين الجنسين في ما يزيد قليلا عن نصف أطر العمل، حيث تصنف أيضا أطر العمل التي تحدد نتائج المساواة بين الجنسين تصنيفا عاليا إجمالا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وقد ركز نصف أطر العمل تقريبا على تعزيز صوت المرأة ومشاركتها في صنع القرار. وتناول عدد قليل جدا من هذه الأطر مسائل سبل عيش المرأة وفرص استفادتها من الموارد الإنجابية بشكل ملحوظ. وتزايدت أهمية مسألة العنف ضد المرأة، حيث يتم ربع مجمل تخطيط أطر العمل تقريبا في ذلك المجال. وقلة قليلة من أطر العمل استعانت باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة باعتبارها أداة للتشخيص أو المساءلة. وعلاوة على ذلك، في حين استشهد العديد من البلدان بالقواعد والقيم التمييزية التقليدية باعتبارها معوقات لقدرة المرأة على الاختيار والمشاركة في محافل صنع القرار، فإن عددا قليلا جدا من الحملات المقررة أعلن عن هذه المعوقات بغرض مناقشتها والاعتراض عليها وتغييرها في نهاية المطاف. ومعظم التقدم المحرز كان في مجال رصد أعمال منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وفي ذلك الصدد، أولي اهتمام أكثر اتساقا لتحقيق نتائج واضحة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وللربط بين النواتج المتصلة بالمساواة بين الجنسين ومجالات النتائج الأخرى، وتحسين الصلات بين ما يلزم قياسه والمؤشرات المحددة للقيام بذلك.

١٠ - وتمثل البرمجة المشتركة طريقة متزايدة الأهمية لتنسيق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد القطري، كما تتيح فرصة لتنفيذ استراتيجيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويشير تحليل التقارير السنوية للمنسقين المقيمين لعام ٢٠٠٩ إلى أن ٩٤ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية قدمت تقارير عن المبادرات المشتركة في مجال المساواة بين الجنسين، وهو ما يمثل زيادة عن عدد التقارير المقدمة في عام ٢٠٠٤ الذي بلغ ٤٣ تقريرا. وفي حين أن الجهود جارية للتأكد من النتائج المنبثقة عن هذه البرامج، لا تزال هناك عدة ثغرات في فهم أثرها، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

١١ - وتشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عملية لتقييم الفوائد الملموسة المنبثقة عن مشاركتها في البرمجة المشتركة وفي تنفيذ البرامج المشتركة، سواء من حيث النتائج المحرزة في تعزيز المساواة بين الجنسين أو في تنمية القدرات وتكريس الالتزام لدى شركاء الأمم المتحدة لتعزيز عمليات التقييم المشتركة وتقييم الأقران، وذلك بغية تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في التوسع إلى حد كبير في معرفة ''كيفية'' تحقيق المساواة بين الجنسين. وحتى الآن، أدت التقييمات الأولية بشأن البرامج الجنسانية المشتركة في منظومة الأمم المتحدة إلى تحديد أوجه قصور كبيرة، يتمثل أهمها في غياب بيانات مركزية ومدققة عن البرامج المشتركة، وهو ما يشير إلى ضرورة بذل جهود في مجال توسيع نطاق البيانات وتوحيدها. وتقود هيئة الأمم

المتحدة للمرأة أيضا مبادرة لإدارة المعارف في سياق الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي المبادرة التي تقوم بتحليل فائدة تعميم مراعاة المنظور الجنساني كاستراتيجية في البرامج المشتركة التي يغطيها الصندوق. ويمكن الاطلاع على النتائج في عام ٢٠١١.

جيم - الترتيبات المؤسسية

١٢ - الترتيبات المؤسسية ضرورية لتيسير تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو فعال. وفي هذا الصدد، أنشأت بعض الكيانات إدارات أو وحدات أو جهات للتنسيق بجري تعيينها لتعزيز ودعم تنفيذ السياسات والاستراتيجية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظومة. وعلى سبيل المثال، قامت شعبة المساواة بين الجنسين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بدور رئيسي في تحليل جميع مشاريع خطط العمل القطاعية من منظور جنساني. وأفضت هذه الجهود المبذولة إلى إدماج المنظورات الجنسانية في ٩٥٠ خطة عمل من أصل ما مجموعه ٤٣٢ ١ مجالا من المجالات البرنامجية لليونسكو. وشاركت الوحدة الجنسانية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في لجنة لاستعراض المشاريع قدمت توصيات إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بشأن سياسات البرامج والمشاريع والأنشطة والعمليات، وتصميمها واستراتيجيتها وتنفيذها. وقد كان توافر الخبرات، لا سيما في المناصب العليا، حاسما لضمان إدماج المنظورات الجنسانية في تنفيذ سياسات برنامج الأغذية العالمي وبرامجه.

١٣ - وعلى الصعيد القطري، زادت كيانات الأمم المتحدة من قدرتها على ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج عملها. ووفقا للتقارير السنوية للمنسقين المقيمين لعام ٢٠٠٩، هناك ٩٩ من أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بالشؤون الجنسانية التي أفيد بها. وقد كان أكبر وجود للخبراء الجنسانيين المتفرغين في البلدان الخارجة من النزاع أو من الأزمات، حيث كانت هناك في كثير من الأحيان بعثات لحفظ السلام/بعثات متكاملة، كما في أفغانستان وباكستان وتيمور - ليشتي والسودان. وأفاد البرنامج الإنمائي بأن نسبة تناهز ٧٥ في المائة من مكاتبه القطرية أنشأت جهة لتنسيق الشؤون الجنسانية، يتولى قيادتها نائب الممثل المقيم. وذهبت المكاتب القطرية لليونيسيف إلى أبعد من تعيين جهة واحدة للتنسيق لتشكل فرق عمل أو أفرقة عاملة تُشرك موظفين من مختلف التخصصات، بما في ذلك كبار الموظفين. ومنذ آذار/مارس ٢٠١١، كان لدى الفريق الاحتياطي لخبراء الوساطة خبير واحد متفرغ في الشؤون الجنسانية وشؤون الوساطة. وتعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل وثيق مع إدارة الشؤون السياسية لتحديد الفرص المتاحة لمنظمات السلام

النسائية في الميدان لبناء قدراتها في مجال الانخراط في منع النزاعات وتسويتها، بما يشمل إشراك ناشطات للسلام من كوت ديفوار في مؤتمر القمة السنوي للاتحاد الأفريقي المقرر عقده في مطلع عام ٢٠١١. ومكّن مستشار جنساني في هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعملية السلام في دارفور نساء دارفوريات من إدماج مسائل المساواة بين الجنسين في الاتفاق.

١٤ - وتبذل كيانات الأمم المتحدة جهودا كبيرة لإدراج المنظورات الجنسانية في برامجها وأنشطتها التنفيذية. ففي البرنامج الإنمائي، عمل مستشارون متفرغون للمسائل الجنسانية على صعيد المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري على ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في استعراض وثائق البرامج. ويسرت الخبرات المتاحة إدماج المسائل الجنسانية بنجاح في مجالات تركيز عمله، بما في ذلك تغير المناخ والحد من الفقر والحكم الديمقراطي ومنع الأزمات والإنعاش.

١٥ - ويظل تحقيق التوازن بين الجنسين في ملاك الموظفين على نطاق منظومة الأمم المتحدة أمرا بعيد المنال. واستنادا إلى الإحصاءات التي قدمها ٢٩ من أصل ٣١ كيان تابع لمنظومة الأمم المتحدة، أفاد التقرير المقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة (A/65/334) بأنه ما عدا في الرتب غير المصنفة (أي رتبة الأمين العام المساعد وما فوقها)، حيث زاد تمثيل المرأة بنسبة تفوق نقطة مئوية واحدة في المتوسط (بلغ متوسط الزيادة السنوية ١,٧٥ في المائة على مدى فترة السنتين المشمولة بالتقرير من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، كان متوسط الزيادة السنوية يقل عن نقطة مئوية واحدة سنويا بالنسبة لجميع الرتب الأخرى. وتراوح متوسط الزيادة السنوية على مدى فترة السنتين بين نسبة أعلاها ٠,٩٥ نقطة مئوية (الرتبة ف-٢) ونسبة أدناها ٠,٦ نقطة مئوية (الرتبة ف-٣). ولم تسجل الرتبتان مد-٢ ومد-١ سوى زيادة قدرها ٠,٥ و ٠,٦ نقطة مئوية، على التوالي. وفيما يتعلق بالمنسقين المقيمين، زاد تمثيل المرأة بما قدره ٦,٣ نقطة مئوية ليبلغ نسبة ٣٧,١ في المائة خلال فترة السنتين. وسجلت أكبر زيادة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث بلغت ١١,٧ نقطة مئوية لتصل نسبة تمثيل المرأة إلى ٤٣,٥ في المائة، بينما ظلت النسبة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ دون تغيير عند مستوى ٣٦,٤ في المائة.

١٦ - ومن أجل الاعتراف بالجهود المؤسسية الرامية إلى الاضطلاع بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، استحدثت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية فئة جديدة من جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة تمنح على الجهود المؤسسية المبذولة في القطاع العام في مجال تقديم الخدمات التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

دال – جمع البيانات وتحليلها

١٧ – يضطلع تصنيف البيانات حسب نوع الجنس بدور حاسم في تصميم السياسات والبرامج التي تستجيب للاعتبارات الجنسانية. وأبلغت كيانات الأمم المتحدة عن الجهود الرامية إلى ضمان توافر البيانات مصنفةً حسب نوع الجنس، بوسائل منها إجراء دراسات استقصائية ووضع مؤشرات تستجيب للاعتبارات الجنسانية وإعداد المنشورات البحثية. وعلى سبيل المثال، واصلت اليونيسيف إجراء دراسة استقصائية عنقودية متعددة المؤشرات، تضم نماذج محددة فيما يتعلق بالمؤشرات الجنسانية الرئيسية. ودعمت منظمة الأغذية والزراعة عدة بلدان آسيوية وأفريقية في إنتاج واستخدام البيانات الزراعية والريفية المصنفة حسب نوع الجنس والسن. وعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان توافر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس انطلاقا من جميع مستويات الإبلاغ (عمليات التعداد وعمليات المسح الديمغرافي والصحي). وأطلق كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان ولجنة الإنقاذ الدولية مبادرة لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس تقوم بتخزين وتحليل البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف القائم على نوع الجنس وتتيح تبادل تلك البيانات. وأضفى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعدا جنسانيا على الاستبيانات المنقحة حديثا بشأن المخدرات والجريمة لإتاحة جمع المزيد من البيانات ذات الصلة بالمسائل الجنسانية وإمكانية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تحليل الجريمة والمخدرات. وفي عام ٢٠١٠، قام معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة بدعم الشركاء الوطنيين في تايلند وكوستاريكا ونيجيريا في مجال تطوير قواعد بيانات وطنية بشأن الاتجار بالبشر.

١٨ – وفيما يخص اللجان الإقليمية، تجدر الإشارة إلى الأعمال المتعلقة بالمؤشرات وأدوات الرصد في كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا. وقدم الفريق العامل المعني بالإحصاءات الجنسانية التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مساعدة تقنية في شكل اجتماعات لأفرقة الخبراء تعقد في المكسيك بشأن إنتاج واستخدام إحصاءات تتعلق بنوع الجنس وباستخدام الوقت من أجل تخطيط السياسات وتنفيذها ورصدها في المنطقة. وحتى الآن، قام ١٧ بلدا بالفعل بتنفيذ ما لا يقل عن دراسة استقصائية واحدة لاستخدام الوقت. وقد صُمم تصنيف جديد لأنشطة استخدام الوقت، استنادا إلى تكييف للتصنيف الدولي للأنشطة المتعلقة بإحصاءات استخدام الوقت لمنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومرصد المساواة بين الجنسين الذي أنشئ لغرض حساب مؤشرات استقلال المرأة. وأجرت المكسيك أيضا دراسة استقصائية تجريبية في عام ٢٠١٠ عن مؤشرات العنف ضد المرأة، ونظمت غواتيمالا أول

مؤتمر لها يعنى بالإحصاءات الجنسانية والسكان الأصليين في عام ٢٠١٠. وبالمثل، نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا حلقات عمل بشأن إنتاج واستخدام الإحصاءات الجنسانية لغرض تخطيط السياسات وتنفيذها ورصدها في المنطقة.

١٩ - وأعد عدد من الكيانات مطبوعات يمكن الاستعانة بها في البرمجة المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين. ويضم منشورا اليونيسيف ''حالة الأطفال في العالم'' و ''التقدم من أجل الأطفال'' طائفة من البيانات المصنفة حسب نوع الجنس بشأن المؤشرات الجنسانية الرئيسية لتسليط الضوء على قضايا عدم المساواة بين الجنسين. ويركز عدد من المكاتب القطرية أيضا على تعزيز جمع واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس لأغراض الرصد والتقييم. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عدة بلدان آسيوية وأفريقية في إنتاج واستخدام بيانات زراعية وريفية مصنفة حسب نوع الجنس وحسب السن. وأدمجت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العمل غير المأجور واقتصاد الرعاية في أبعاد الفقر والعمالة في منشورها ''المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٠''.

٢٠ - وعلى الرغم من الاعتراف بإحراز أوجه تقدم هامة، فإن بعض الكيانات حددت ثغرات في إنتاج واستخدام وتحليل البيانات في المجالات المتعلقة بالمسائل الجنسانية. فعلى سبيل المثال، لم يكن من السهل الحصول على بيانات بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس والعنف الجنسي والممارسات التقليدية الضارة وتصنيفها حسب السن أو نوع الجنس. ولم يكن لدى العديد من البلدان بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن معدل المواظبة على الدراسة وفرص الاستفادة من الموارد الطبيعية واستخدامها. وقد كانت البيانات التحليلية بشأن العقبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية التي تحول دون حصول النساء أو الرجال على الخدمات أو مطالبتهم بحقوقهم محدودة للغاية وتتطلب استثمارات كبيرة. وكان تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/65/266) يسعى إلى إيجاد أدلة على المنظورات الجنسانية على المواقع الشبكية للكيانات. وعادة ما كانت تلك المعلومات أكثر محدودية وإيجازا في طبيعتها من المعلومات الواردة في الوثائق الأكبر حجما (مثل صفحة ''وقائع وأرقام'' على المواقع الشبكية لفرادى بعثات في الموقع الشبكي لإدارة عمليات حفظ السلام)، رغم أنها كانت تضم في بعض الحالات بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، مثل إحصاءات اللاجئين في موقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على شبكة الإنترنت. غير أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية وجد أنه في الحالات التي أدرجت فيها بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في المنشورات أو مواقع شبكة الإنترنت، لم يُفد عن إجراء

إلا القليل من التحليلات لتلك البيانات، إن أجري أي تحليل على الإطلاق، و لم يكن واضحا كيف تؤثر البيانات على الأعمال اللاحقة للبرامج أو على أولوياتها.

هاء – الرصد والتقييم والمساءلة

٢١ – تقوم الكيانات على نحو متزايد بإدراج المساءلة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأطر العامة للمساءلة المؤسسية، وفي آليات الرصد والتقييم والرقابة، وفي عمليات تقييم أداء الموظفين.

٢٢ – ويعتبر دور كبار المديرين في إظهار الالتزام وفي ضمان التقيد بالولايات المؤسسية حاسما لتعزيز فعالية تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وترصد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التزام كبار مديريها من خلال إطار للمساءلة/أداة للتقييم الذاتي، وهو ما يستلزم قيام جميع كبار المديرين بالإبلاغ عن جهودهم فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظورات المتصلة بنوع الجنس والسن والتنوع. ويضطلع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في إطار برنامج عمله للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بتدابير لدعم التزام الأمم المتحدة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك مراقبة ما تبذله من جهود في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويقوم المكتب بتقييم فعالية الضوابط التي وضعت لضمان الامتثال للعناصر الجنسانية الواردة في الاتفاق المبرم بين رؤساء كيانات الأمم المتحدة والأمين العام. وفي هذا الصدد، خلص التقييم المواضيعي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني (انظر A/65/266) إلى أن الاتفاقات التي وقعها أكبر المسؤولين الإداريين في الأمانة العامة لا تشير صراحة إلى مسؤوليتهم عن تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وإن كانت تتضمن فقرة موحدة عن كفالة الإسهام في المصالح الأوسع للأمم المتحدة.

٢٣ – وتشير الاتجاهات الحديثة في بعض كيانات الأمم المتحدة إلى تحول المسؤولية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني من جهات التنسيق التي يجري تعيينها إلى المديرين. وبينما قد لا يزال يتعين على جهات التنسيق القيام بدور المناصر و ''الرقيب''، أضحى تعميم مراعاة المنظور الجنساني يفهم على نحو متزايد في بعض الكيانات على أنه وظيفة مؤسسية تتطلب تعميم المساءلة. وتتحول السياسة العامة الجنسانية لبرنامج الأغذية العالمي وخطة العمل في المؤسسة للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١١، على سبيل المثال، بشكل ملحوظ من الاستعانة بجهات لتنسيق الشؤون الجنسانية إلى تحمل المسؤولية والمساءلة عن تنفيذ السياسة العامة على نطاق المنظومة. وبالمثل، فإن الاستراتيجية المستكملة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني التي يعتمدها مركز شؤون المرأة بالإسكوا عززت إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات والأدوات في مرحلتي التخطيط والتنفيذ، بما في ذلك العناصر الجنسانية في استمارات التخطيط للنواتج،

والاختصاصات التي تراعي الفوارق بين الجنسين، والقوائم المرجعية الجنسانية بالمشاريع التي قدمت إلى لجنة المشاريع بالإسكوا.

٢٤ - وفي مجال التخطيط لمرحلة ما بعد النزاع، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة توجيهات لإدماج التحليل الجنساني في عمليات تقييم الاحتياجات بعد انتهاء النزاع، ودأبت على العمل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي لإرساء المساءلة من أجل ضمان معالجة قضايا المساواة بين الجنسين بشكل منهجي في تلك العمليات. وفي مجال سيادة القانون، تكلف خطة العمل المؤلفة من سبع نقاط مفوضية حقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بإنشاء المعايير الدنيا لمراعاة الفوارق بين الجنسين في جميع إجراءات العدالة الانتقالية.

٢٥ - وخلال السنة المشمولة بالتقرير، وضع عدد من الكيانات أدوات مبتكرة للرقابة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وعلى سبيل المثال، اعتمدت إدارة عمليات حفظ السلام الإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة بالإبلاغ، وهي بمثابة أداة لرصد تنفيذ أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في بعثات حفظ السلام. ويبين الملخص الجديد لمنظمة العمل الدولية بشأن المنهجية التشاركية لمراجعة المسائل الجنسانية، التي وضعت خصيصا لمنظومة الأمم المتحدة، كيف يمكن للمنهجية أن تدعم وتعزز جهود البرمجة المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين على الصعيد القطري، ولا سيما في إطار عملية ''توحيد الأداء'' وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأعمال الفردية والجماعية التي تضطلع بها البرامج والصناديق والوكالات.

٢٦ - وفيما يتعلق بإجراءات الرصد والتقييم الداخلية التي تستخدمها مختلف كيانات الأمم المتحدة، أجرى العديد من تلك الكيانات استعراضات ودراسات استقصائية وتقييمات لقياس مدى التقدم المحرز في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة والخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها في هذا المجال. وقد اضطلع البرنامج الإنمائي، على سبيل المثال، بإجراء استعراض منتصف المدة لاستراتيجية المساواة بين الجنسين التي يتبعها البرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ بغرض فحص الإنجازات والتحديات. وخلصت المنظمة إلى أنه في حين زاد الوعي بالمسائل الجنسانية، وهو ما ساهم في تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، ظل تطبيق استراتيجية المساواة بين الجنسين متفاوتا. وبالتالي، كانت ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لجعل تعميم مراعاة المنظور الجنساني أكثر انتظاما. وأجرى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) تقييما جنسانيا يغطي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المنظمة منذ عام ٢٠٠٣، كما نظر في البرامج والسياسات والترتيبات

المؤسسية والشراكات. وخضع برنامج المياه والصرف الصحي أيضا لتقييم الأثر الجنساني. وفي عام ٢٠١٠، أجرى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تقييما على صعيد المؤسسة لأدائه فيما يخص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ووضعت مفوضية حقوق الإنسان الصيغة النهائية لتقييم ذاتي داخلي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، كما حددت مجالات تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وشملت استجابة إدارة مفوضية حقوق الإنسان اتفاقاً بشأن إعادة النظر في السياسة العامة الجنسانية، عقب إجراء استعراض تشاوري، وتعيين وتدريب ميسِّرين للشؤون الجنسانية لمواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى أقصى حد في التخطيط والبرمجة والتقييم.

٢٧ - وبذلت الكيانات جهودا أيضا لتقييم واستعراض التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج القطرية. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن تضطلع جميع المكاتب القطرية لليونيسيف باستعراضات جنسانية منتظمة للبرامج القطرية. وأدرجت الأونكتاد أبعادا جنسانية في التقييم المعمق لما تضطلع به من أنشطة التعاون التقني المكرسة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكليا. وكجزء من خطة التعجيل بالإجراءات القطرية المتعلقة بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية، يدعم البرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أزيد من ٣٠ بلدا في إجراء تحليل جنساني للسياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، و ٢٢ بلدا في إجراء تقييمات جنسانية لخططها الاستراتيجية الوطنية. وتطلب اليونسكو من المكاتب القطرية أن تكفل تنفيذ الاستعراضات والتقييمات الذاتية الجنسانية خلال كل دورة برنامجية على حدة. وأُجري ما مجموعه ٨٥ استعراضا جنسانيا للبرامج القطرية في السنوات الأربع الماضية، وهو ما يمثل نسبة ٦٧ في المائة من كل البرامج القطرية.

٢٨ - ووضعت كيانات الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة مؤشرات ونقاطاً مرجعيةً للأداء فيما يتصل بالمسائل الجنسانية لقياس مدى التقدم المحرز في التنفيذ والثغرات التي تشوبه والتحديات التي تواجهه. واستحدث البرنامج الإنمائي المؤشر الجديد لعدم المساواة بين الجنسين في تقريره عن التنمية البشرية لعام ٢٠١٠، كتدبير مركب يعكس التفاوت في الإنجازات بين المرأة والرجل في ثلاثة مجالات: الصحة الإنجابية والتمكين وسوق العمل. ووضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا عددا من المؤشرات الجديدة فيما يتعلق بحماية اللاجئين من النساء والفتيات. وتتضمن خطة عمل اليونسكو من أجل المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء لكل قطاع

على حدة وللمنظمة نفسها. ووضع كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للبيئة مؤشرات لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الجنسانية في كل منهما.

٢٩ - ويتمثل أحد التطورات الرئيسية، التي يسرها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي نسقتها فرقة العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنية بالمساواة بين الجنسين على مدى السنتين الماضيتين، في وضع مؤشرات أداء فريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وقد صدرت مؤشرات الأداء عن رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في آب/أغسطس ٢٠٠٨، ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدء تنفيذها. وتوفر هذه المؤشرات نقاطا مرجعية لتوجيه أفرقة الأمم المتحدة القطرية في صياغة وتنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي تقييم أدائها في ضوء المعايير المحددة لدعم الأولويات الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومنذ إقرار هذه المؤشرات وبدء تنفيذها، أكمل ١٤ فريقا قطريا هذه العملية، ويوشك ٣ بلدان على إكمالها، بينما يخطط ١١ بلدا آخر للعملية في عام ٢٠١١. وتخطط هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإجراء تحليل للنتائج المستخلصة من تنفيذ المؤشرات، وذلك بغية استخلاص الدروس حول كيفية تحسين أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال تحسين المساءلة فيما يخص المساواة بين الجنسين.

٣٠ - وفي البلدان التي لم تستخدم فيها مؤشرات الأداء، أكد على الحاجة إلى استخدامها المنسقون المقيمون في ردهم على الاستبيان لدى إعداد هذا التقرير. وفي هذا الصدد، كانت ثمة حاجة إلى فريق مواضيعي يعنى بالشؤون الجنسانية تكون لديه اختصاصات واضحة لزيادة فهم مفهوم نوع الجنس، ورصد أي مؤشرات مستقبلية للأداء الجنساني وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني ضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وكانت هناك أيضا خطط لاستخدام مراجعات المسائل الجنسانية وسجل قياس النتائج بهدف تقييم أداء فريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي يجري وضعها. ولما أُقرَّ بفوائد التحليل المستخلصة من مؤشرات الأداء، اعتُرف أيضا بالتحدي الذي يواجه تطبيقها، بما في ذلك نتيجة لمختلف النهج والنظم التي تستخدمها فرادى الوكالات.

تتبع الموارد المخصصة للمسائل الجنسانية

٣١ - يشكل تتبع الموارد المخصصة للمسائل الجنسانية أداة تستخدم بشكل متزايد لتعزيز المساءلة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتقوم حاليا أمانة البرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتكييف المنهجية الوطنية لتقييم الإنفاق على مكافحة الإيدز التي وضعها البرنامج المشترك، لكي تشمل نموذجا جنسانيا لتقييم التمويل الوطني المتصل بالمسائل الجنسانية. وفي

حين أن مفوضية حقوق الإنسان أنشأت آليات لتتبع الموارد البشرية والمالية، تستخدم كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة نظاما للترميز في أطلس لتتبع الأنشطة التي تعتبر على أنها جنسانية. وبالمثل، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقوم بتتبع النفقات الجنسانية وتنظر في اتخاذ نظام لتقييم البعد الجنساني لمشاريعها. وفي اليونسكو، تقدم القطاعات البرنامجية والمكاتب الميدانية تقاريرها إلى المدير العام عن النتائج التي تحققت والميزانيات الفعلية المستخدمة من خلال آليات الإبلاغ المعمول بها، وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بتتبع الموارد في إطار الهدف الاستراتيجي المتعلق بنوع الجنس ضمن إطارها الاستراتيجي.

٣٢ - ويستخدم مؤشر المساواة بين الجنسين في عدة كيانات، بما فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وذلك لتتبع مخصصات الموارد والنفقات المتعلقة بالمسائل الجنسانية.

٣٣ - ويضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور ريادي في تطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين باعتباره أداة لتحسين الاستجابة الإنسانية من خلال ضمان مراعاة المشاريع المصممة في إطار عمليات النداء الموحد والأموال المجمعة مراعاة تامة للاحتياجات والقدرات المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان. وفي عام ٢٠١٠، شُرع في تنفيذ مؤشر المساواة بين الجنسين في تسعة بلدان في إطار عمليات النداء الموحد وفي بلدين في إطار الأموال المجمعة. وشهدت نتائج بدء تنفيذ مؤشر المساواة بين الجنسين زيادة في عدد مشاريع تعميم مراعاة المنظور الجنساني بنسبة ٣٠٠ في المائة، حيث تستهدف نسبة ٨ في المائة من المشاريع بشكل ملحوظ النتائج المتصلة بالمساواة بين الجنسين.

٣٤ - وأظهر تحليل البرنامج الإنمائي لنفقات عام ٢٠٠٩ أنه من أصل ٨٢٠ ٥ مشروعا تبلغ قيمتها في المجموع ٣,٣ ملايين دولار من حيث النفقات البرنامجية، فإن نسبة ٣٦ في المائة إما أنها كانت تسهم مساهمة كبيرة في تحقيق المساواة بين الجنسين أو أن تحقيق المساواة بين الجنسين كان يشكل أحد أهدافها الرئيسية؛ ولم تسهم نسبة ٢٣ في المائة من الميزانية العامة بشكل ملحوظ في تحقيق المساواة بين الجنسين؛ بينما قدمت نسبة ٤١ في المائة مساهمة إلى حد ما في تحقيق المساواة بين الجنسين، مما يؤكد أن هناك فرصة كبيرة للتحسن.

٣٥ - وتقوم منظمة العمل الدولية بتتبع مشاريع التعاون التقني باستخدام مؤشر المساواة بين الجنسين. ويقدم البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ تفاصيل عن الموارد المحددة التي خصصت للمكتب المعني بالمساواة بين الجنسين بغرض تنفيذ أعماله فيما يتصل بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنمية القدرات. وبلغ مجموع موارد الميزانية العادية المخصصة للمكتب ٣ ملايين دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠١١.

٣٦ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في استخدام مؤشر المساواة بين الجنسين كمؤشر وأداة للتتبع المالي بغرض تعميم مراعاة المنظور الجنساني، لا تزال هناك تحديات كبيرة قائمة. ويعتبر نوع الجنس في كثير من الأحيان قضية شاملة، وينعكس في طائفة واسعة من الأنشطة البرنامجية، وهو ما يجعل من الصعب تتبع الموارد. ولمواجهة تلك التحديات، وبناء على الممارسات الجيدة القائمة، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، بوضع مؤشر على نطاق منظومة الأمم المتحدة باعتباره وسيلة لتعزيز المساءلة عن الموارد المخصصة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

ثالثا - تنمية القدرات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٣٧ - اضطلعت كيانات من قبيل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي بجهود ترمي إلى إدماج التدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج تطوير الكفاءات الأساسية. وأجرى التداريب الإلزامية المنتظمة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني كل من إدارة الشؤون السياسية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٣٨ - وأبلغت الكيانات عن الجهود التي بذلتها في عام ٢٠١٠ لتنمية القدرات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني ضمن مجالات عملها المواضيعية. وطور مركز شؤون المرأة بالإسكوا نماذج تدريبية بشأن نوع الجنس والتجارة واستراتيجيات التنمية. ووفرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مواد للتوعية والتدريب لموظفيها للعمليات الميدانية، بما في ذلك سلسلة أفلام عن حماية النساء والفتيات. وقاد المكتب المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمنظمة العمل الدولية منتديات أقاليمية بشأن نوع الجنس وندوات لتبادل المعارف ودورات تدريبية حول المنهجية التشاركية لمراجعة المسائل الجنسانية. ولدى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) برنامج للتعلم وجها لوجه وعن طريق شبكة الإنترنت في مجالات المرأة والسلام والأمن والأهداف الإنمائية للألفية والحوكمة العالمية. وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتنقيح مجموعة أدواته لتقييم العدالة الجنائية بغرض إدراج نموذج يتعلق بنوع الجنس لكي يسترشد به في تقييم المسائل الجنسانية في نظام العدالة الجنائية، وكذلك لإدراج جميع المعايير الدولية الأساسية لتحقيق العدل بين الجنسين. وتلقت مفوضية

الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، منحة قدرها ١,٦ مليون يورو من إدارة المساعدة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية بغرض بناء قدرات الموظفين الميدانيين العاملين في مجال برامج العنف الجنسي والجنساني، وللتوعية بتلك القضايا في أوساط العاملين في المجال الإنساني في غرب أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أُخذت الأبعاد الجنسانية بعين الاعتبار في ما تقدمه اليونيسيف من توجيه وأدوات في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

٣٩ - وفيما يتعلق بالسلام والأمن، وضعت إدارة عمليات حفظ السلام معايير ونماذج للتدريب الجنساني لدعم التدريب السابق للانتشار لفائدة أفراد حفظ السلام المدنيين والنظاميين. وقام مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بالتوعية بتوصيات مجلس الأمن في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كجزء من أنشطته في مجال إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بالنماذج التدريبية للقوات المسلحة وقوات الأمن. ودعم المكتب أيضا وضع خطط عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار وإقامة شبكات وطنية نسائية في سياق برامج إدارة قطاع الأمن. وقامت إدارة الشؤون السياسية بصياغة ٧ مذكرات توجيهية للوسطاء المعنيين بالعنف الجنسي في حالات التراع، وتقارير دورية إلى مجلس الأمن صادرة عن البعثات الميدانية بقيادة إدارة الشؤون السياسية إزاء تزايد الاهتمام المكرس للمسائل الجنسانية: فقد شملت نسبة ٥٠ في المائة بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، واشتملت نسبة ٦٥ في المائة على فروع خاصة بشأن قضايا المرأة والسلام والأمن. وقامت أيضا إدارة عمليات حفظ السلام، بالتعاون مع مكتب المستشار العسكري، بنشر مبادئ توجيهية بشأن إدماج المنظور الجنساني في أعمال القوات العسكرية للأمم المتحدة في حفظ السلام. وتعمل مفوضية حقوق الإنسان، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على وضع المبادئ التوجيهية لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعويضات عن العنف الجنسي ذي الصلة بالتراعات، وهي المبادئ التي من المقرر أن تكتمل في عام ٢٠١١. وتتولى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا دورا رياديا في وضع التوجيهات التقنية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إصلاح قطاع الأمن تحت رعاية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن. وستساعد التوجيهات الممارسين على تصميم أنشطة إصلاح قطاع الأمن التي تستجيب للاحتياجات الأمنية للنساء والفتيات.

٤٠ - وقد أظهرت أيضا الجهود المشتركة المتعلقة بتنمية القدرات نتائج هامة. فعلى سبيل المثال، وضعت اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورة دراسية للتعلم الإلكتروني تحت عنوان ”المساواة بين الجنسين، واتساق الأمم المتحدة، وأنتم“، أُطلقت في عام ٢٠١١، بغرض وضع معيار أدنى

للحصول على توجيه أولي بشأن المساواة بين الجنسين. وأطلقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أيضا دورة دراسية للتعلم الإلكتروني لتوفير التدريب الجنساني على المفاهيم الأساسية للعاملين في المجال الإنساني.

٤١ - وعلى نطاق المنظومة، تقوم كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بوضع برنامج لتنمية القدرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي عام ٢٠١٠، عقد اجتماع لفريق الخبراء لتحديد استراتيجية تنفيذ البرنامج. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن نموذج أساسي إلزامي للتعلم الإلكتروني فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وخطة عمل لإشراك كبار المديرين. وتعمل كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة على إعداد أول دورة دراسية على نطاق المنظومة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، من المقرر وضع صيغتها النهائية في عام ٢٠١١.

٤٢ - واستثمرت بعض الكيانات، في إطار برامجها لتنمية القدرات، في وضع منهجيات وأدوات لدعم أعمال البرمجة القطرية فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي عام ٢٠١٠، نشر صندوق الأمم المتحدة للسكان دليلا تدريبيا حول اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في البرمجة، كما نظم حلقة عمل للموظفين على الصعيدين الإقليمي والقطري، وللشركاء الوطنيين في منطقتي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا مع عدد من الشركاء لنشر مجموعة الأدوات العالمية المتعلقة بإشراك الرجال والفتيان في تحقيق المساواة بين الجنسين والصحة. وأصدر مكتب شؤون نزع السلاح مبادئه التوجيهية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٤٣ - وأبلغت كيانات الأمم المتحدة أيضا عن الجهود المبذولة في مجال توليد المعلومات والمعارف بشأن القضايا المتصلة بنوع الجنس، وعن المنشورات البحثية التي تدعم تنمية القدرات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأعدت شعبة الأمم المتحدة للسياسات الإنمائية وتحليلها ”دراسة للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١١: التحول التكنولوجي الأخضر العظيم“، تشتمل على منظور جنساني فيما يتصل بالأمن الغذائي والتعليم والابتكار في سياق اقتصاد أخضر. وبحث التقرير الرئيسي لعام ٢٠١٠، تحت عنوان ”الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم“ الجوانب الجنسانية وتأثير الأزمة المالية العالمية، لا سيما على العمالة. وأُدرجت مشاريع متعلقة بالمسائل الجنسانية في برنامج البحوث لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ بهدف التأثير على عملية وضع السياسات. ويوصي التقرير الرئيسي لعام ٢٠١٠ الصادر عن شعبة السياسات والتنمية

في الميدان الاجتماعي بشأن ”الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠: إعادة النظر في الفقر“ بوضع سياسات شاملة تعالج التمييز الذي يواجه النساء الفقيرات.

٤٤ - وعلى الرغم من أوجه التقدم المحرز في تنمية القدرات، حددت كيانات الأمم المتحدة غياب رؤية وخطة لإرساء الكفاءات الأساسية المتعلقة بالمسائل الجنسانية، والنتائج المتوقعة، ومعايير الحد الأدنى، ونُهُج التدريب من أجل مبادرات التعلم، على أنه ثغرات متبقية في وضع برنامج لتنمية القدرات على نطاق المنظومة. وأقرت تلك الكيانات بالحاجة إلى إطار نظري متين يتضمن العلاقات العامة بين نوع الجنس وخطة الأمم المتحدة للتنمية. وكان من بين الثغرات الأخرى الافتقار إلى الوضوح فيما يخص المسؤولية عن تنمية القدرات، بما في ذلك من ينبغي أن يضع المعايير ومن ينبغي أن يدير التنفيذ؛ والوقت اللازم لإدماج منظور كل كيان على حدة في البرنامج استنادا إلى الولايات الخاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، فضلا عن عمليات الترخيص في كل كيان على حدة؛ ونقص الأموال اللازمة لمبادرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وغياب استراتيجية للمعارف الجنسانية اللازمة لتحديد ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من معلومات وأدوات وتوجيهات وأدلة ومنهجيات مبتكرة ودروس مستفادة، ولإضفاء طابع مركزي عليها ونشرها.

رابعا - الثغرات والتحديات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٤٥ - استنادا إلى الردود على الاستبيانات، من الواضح أنه لا تزال هناك ثغرات وتحديات تعوق التنفيذ الكامل لاستراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل كيانات منظومة الأمم المتحدة. ومن بين هذه الثغرات والتحديات غياب الاتساق لدى إدماج المنظورات الجنسانية في الخطط الاستراتيجية؛ والافتقار إلى موظفين ذوي خبرة في المسائل الجنسانية وعدم تنسيبهم على نحو استراتيجي داخل المؤسسات؛ ومحدودية تطبيق البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والمؤشرات التي تراعي الفوارق بين الجنسين و/أو محدودية إمكانية الحصول على تلك البيانات والمؤشرات؛ ومحدودية التمويل؛ وغياب آليات المساءلة. وعلى صعيد أوسع، فإن الزخم المتزايد من أجل إدماج المنظور الجنساني في نواتج الخطط الاستراتيجية ونتائجها تم تعطيله بفعل وجود ضعف عام في توفير الدعم لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك تدني الاستثمارات المالية، وعدم إلمام الموظفين بالمساواة بين الجنسين في نفس الوقت.

٤٦ - وبينما يتزايد استخدام أدوات تعميم مراعاة المنظور الجنساني، مثل المبادئ التوجيهية والقوائم المرجعية، لضمان إدماج المنظورات الجنسانية في عملية وضع الخطط، فإن ضعف قدرة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني لا يزال يشكل تحديا عالميا عاما. ووجود أخصائيين في القضايا الجنسانية يتم تعيينهم على نحو استراتيجي في

الرتب العليا أساسي. ومن دون هذا الدعم المعزز، سيظل تعميم مراعاة المنظور الجنساني بعيد المنال في جميع مراحل دورة حياة البرنامج.

٤٧ - ويظل الرصد والتقييم من أضعف العناصر في تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني على جميع المستويات، في المقر وفي الميدان. وتتميز الحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم لجميع جوانب تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك تنمية القدرات، بأنها شاملة. وهي تتراوح بين حاجة ماسة إلى المساعدة التقنية على الصعيد القطري لجمع وتحليل واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس (المكاتب الإحصائية الوطنية) وبين إدراج المسائل الجنسانية في الاستراتيجية وخطط العمل المؤسسية، سواء كانت على مستوى كيانات الأمم المتحدة أو المؤسسات الوطنية.

٤٨ - وعلى نحو أكثر تحديدا، يعيق غياب آليات متسقة لتتبع عملية تخصيص الموارد لتعميم مراعاة المنظور الجنساني ومحدودية البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والمؤشرات التي تراعي الفوارق بين الجنسين التحليل الجنساني والرصد والتقييم. وإضافة إلى ذلك، يطرح غياب بيانات خط الأساس المصنفة حسب نوع الجنس تحديات أكبر لوضع النقاط المرجعية لرصد التقدم المحرز. ويبقى من المهم بالنسبة لكيانات الأمم المتحدة الوصول إلى بيانات موثوق بها وكذلك توفير المساعدة التقنية بناء على الطلب على الصعيد الوطني لتنمية قدرات الموظفين الإحصائيين الوطنيين من أجل تعزيز جمع وتحليل الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

٤٩ - وفيما يتعلق بالمساءلة، في حين أن كيانات الأمم المتحدة تعرب عن التزام قوي بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، تظل آليات المساءلة في معظمها ناقصة أو غير منفذة، بما فيها آليات مساءلة المديرين والموظفين على حد سواء. وثمة حاجة إلى دراسة آليات المساءلة القائمة عن كثب لتحديد ما يصلح وما لا يصلح وما يمكن الاستفادة منه. وثمة حاجة أيضا إلى إطار للمساءلة على نطاق المنظومة. غير أن المساءلة، لما كانت تقتصر على عمليات تقييم أداء الموظفين، في الحالات القليلة التي تتم فيها هذه التقييمات، دون أن تُدمج في الاتفاقات السنوية لكبار المديرين، قد تثبت عدم فعاليتها. وعلاوة على ذلك، يبدو من الضروري أيضا في حالات وجود آليات للمساءلة تقديم حوافز للأداء الجيد فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

خامسا – تعزيز التنسيق فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة

٥٠ – أنشأت الجمعية العامة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تموز/يوليه ٢٠١٠. وبموجب القرار ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، تم دمج ولايات ومهام مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وكُلِّفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بقيادة وتنسيق وتعزيز المساءلة في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥١ – وهيئة الأمم المتحدة للمرأة باستطاعتها تقديم الدعم في المجالات الرئيسية من أجل استجابة أكثر اتساقا على نطاق منظومة الأمم المتحدة تجمع بين عناصر القوة الجماعية لكيانات الأمم المتحدة. ومن ثم، تتضمن استراتيجية تنسيق الكيان القدرة المكرسة لتعزيز التنسيق والمساءلة فيما يخص المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة.

٥٢ – ويوجد في صلب استراتيجية التنسيق الالتزام بالعمل مع آليات التنسيق القائمة في منظومة الأمم المتحدة والأدوات ذات الصلة بتحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات، وتبسيطها وتعزيزها عند الضرورة، فضلا عن إقامة الصلات المفقودة بينها. وعلى الصعيد العالمي، ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وتوفر الركائز الثلاث لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، منابر هامة يمكن للهيئة من خلالها أن تعزز الاتساق في السياسات التي تتصل مباشرة بالمساواة بين الجنسين على الصعيدين العالمي والقطري، وأن تضمن تجلي المنظور الجنساني على نحو ملائم في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة.

٥٣ – وتتيح الآن العضوية الرفيعة المستوى لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جميع تلك الهيئات فرصا جديدة لإقامة صلات أمتن بين عملية صنع القرار على مستوى السياسات وعمل الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وتجمع هذه الشبكة جهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحسين الاتساق وتبادل أفضل الممارسات ووضع نُهج مشتركة بشأن القضايا المحورية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعما مكرسا لهذه الشبكة، وستواصل تيسير

عمل العديد من الأفرقة الفرعية المشتركة بين الوكالات المعنية بقضايا رئيسية من قبيل العنف ضد المرأة، والمرأة والسلام والأمن، والتمكين الاقتصادي للمرأة.

٥٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، سوف تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن طريق آليات التنسيق الإقليمية على تعزيز الاهتمام باحتياجات النساء والفتيات وأولوياتهن في سياق نظام المجموعات والمجموعات المعنية بالشؤون الجنسانية حيثما وجدت. وستشجَّع هذه الآليات أيضا على إطلاع أفرقة المديرين الإقليميين على قرارات كل منها في مجال السياسات العامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وذلك لأغراض المتابعة على الصعيد القطري.

٥٥ - وعلى الصعيد القطري، ستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تعزيز وتنسيق العمل بشأن المساواة بين الجنسين، مع تقديم الدعم إلى الأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية التي تسترشد بالتوجيهات الصادرة عن فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥٦ - وفي عام ٢٠٠٦، دعا مجلس الرؤساء التنفيذيين كيانات الأمم المتحدة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية وخطة عمل على نطاق المنظومة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ولكن ذلك لم ينفَّذ بعد (انظر CEB/2006/2). وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال آليات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ونظام المنسقين المقيمين، ومع الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، من أجل وضع إطار مساءلة متفق عليه على نطاق المنظومة، وخطة عمل لوضع الاستراتيجية موضع التنفيذ. وسيساعد ذلك منظومة الأمم المتحدة ككل على تحمل مسؤولية التزاماتها المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويمكن لهذا الإطار أن يعكس نوع السياسات والاستراتيجيات والآليات والأدوات التي ينبغي لكل كيان أن يستخدمها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني ورصد أدائه على المستوى المؤسسي. ويمكن لهذا الإطار أيضا أن يشتمل على استخدام مؤشرات مشتركة لقياس مدى تأثير الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد القطري، كما تقوم بذلك بالفعل الأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٧ - هناك اعتراف متزايد بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يرتبطان ارتباطا وثيقا بالتنمية. وكانت إعادة تأكيد الالتزامات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين واعتماد

الإعلان الوزاري بشأن المساواة بين الجنسين الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠١٠ بمثابة تأكيد على أهمية تلك الأهداف. ويشهد أيضا على ذلك إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي حين يظل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وسيلة ملائمة للغاية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن تنفيذ الاستراتيجية في حد ذاتها يتم بشكل متباين.

٥٨ - وتواصل معظم كيانات الأمم المتحدة إيلاء اهتمام للأبعاد الجنسانية في تصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها للسياسات والبرامج. وقد أدرجت أيضا المساءلة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأطر العامة للمساءلة المؤسسية والرصد والتقييم وآليات الرقابة وعمليات تقييم أداء الموظفين. وواصلت كيانات أخرى استخدام أطر الإدارة القائمة على النتائج، حيث تكون الأهداف والنتائج والنواتج بمثابة وسيلة لتحسين التنفيذ والرصد. وتقوم كيانات أخرى بتحفيز وضع واعتماد مؤشرات جديدة وبتحسين استخدام مؤشرات مصنفة حسب نوع الجنس، يتم إدراجها أيضا في الدراسات الاستقصائية النموذجية الوطنية. وفي سياق الاتساق على نطاق المنظومة ونهج توحيد الأداء، تزايد عدد البرامج المشتركة للمساواة بين الجنسين. وأثبتت كيانات الأمم المتحدة تعزيزها للجهود المبذولة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التقييمات القطرية المشتركة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتشير استعراضات التقارير السنوية للمنسقين المقيمين إلى إحراز تقدم في مجال تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في عمليات التنمية الوطنية. وتستخدم مؤشرات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية بشكل متزايد كجزء من إطار الأمم المتحدة للمساءلة على الصعيد القطري.

٥٩ - وفيما يتعلق بتنمية القدرات والتدريب، قطع عدد متزايد من الكيانات التزامات محددة، في مجالات منها تطوير الكفاءات الأساسية، بغية ضمان مراعاة جميع السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل للفوارق بين الجنسين واستجابتها للاعتبارات الجنسانية. واستُحدث التدريب الإلزامي في بعض الكيانات لفائدة كل فئات الموظفين، بما في ذلك في المستويات الإدارية. وهناك فهم على نطاق المنظومة بأن كيانات الأمم المتحدة تقر بالدور الريادي الذي ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل القيام به في تحديد برنامج لتنمية القدرات على نطاق المنظومة يشمل استعراض مجموعات الأدوات الحالية لوضع مبادئ توجيهية منسقة لتنمية القدرات فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وفي وضع شرط إلزامي للموظفين، وبخاصة في الرتب العليا، لحضور التدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظومة؛ وفي رصد النتائج التي تتمخض عنها برامج تنمية القدرات.

٦٠ - وبغض النظر عما سبق، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة منهجية وفعالة في جميع البرامج على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وهناك حاجة ماسة إلى تركيز الاهتمام بشكل أكبر على التنفيذ العملي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، على نحو ما أشارت إليه عدة استعراضات في السنوات الأخيرة. وما زالت عدة روابط مهمة تبدو على أنها يعتريها الضعف، كالرابط بين الإطار المعياري الحكومي الدولي الذي ينظم مسألة المساواة بين الجنسين ووضع وتنفيذ ما يقابل ذلك من برامج على الصعيد القطري؛ والرابط بين الأولويات التنظيمية المعلنة وخطط العمل المؤسسية؛ والرابط بين قرارات تعزيز المساءلة وبطء عملي وضع الأدوات المشتركة لتقييم التقدم المحرز والثغرات على صعيدي البرنامج وأداء المديرين والموظفين. ولا تزال معوقات الموارد البشرية والمالية أيضا تشمل إحدى العقبات التي تعترض فعالية تعميم مراعاة المنظور الجنساني والدعم المنهجي للمساواة بين الجنسين على الصعيد القطري.

٦١ - ولمواصلة تنفيذ القرار ٢٠١٠/٢٩ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والقرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع، قد يرغب المجلس في أن يهيب بكيانات الأمم المتحدة أن تقوم بما يلي:

(أ) اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواصلة تعزيز وضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة فعالة ومنهجية في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) زيادة الموارد البشرية والمالية، عند الاقتضاء، لدعم تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج تراعي الفوارق بين الجنسين، وتحسين التتبع والرصد، بوسائل منها الاضطلاع بتخطيط الميزانية وتخصيص اعتماداتها وجمع الإيرادات؛

(ج) تعزيز الترتيبات المؤسسية لضمان استعداد جهات تنسيق الشؤون الجنسانية والخبراء في الشؤون الجنسانية في المقر وعلى الصعيد القطري لدعم فعالية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات العمل؛

(د) الاستفادة من إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإتاحة فرص جديدة للمشاركة والعمل فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها تعزيز البرمجة المشتركة؛

(هـ) دعم تنفيذ استراتيجية التنسيق التي تعتمدها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك من خلال آليات التنسيق القائمة (مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة،

ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين) من أجل تعزيز الأعمال المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة؛

(و) دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ما تقوم به من تعزيز زيادة المساءلة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والاستخدام المنهجي لآليات الرصد والإبلاغ، بما في ذلك أداء فرادى الموظفين؛

(ز) تعزيز القدرة على تعبئة الموارد وزيادة إمكانية التنبؤ بالموارد البشرية والمالية التي ترصدها منظومة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين؛

(ح) الترويج لمؤشر المساواة بين الجنسين في أطر المساءلة لضمان وسيلة أكثر اتساقا ودقة وفعالية لإدارة أداء كل وحدة على حدة فيما يتعلق بالنتائج المحرزة في مجال المساواة بين الجنسين، ورصد ذلك الأداء والإبلاغ عنه؛

(ط) تحسين المبادئ التوجيهية لتطبيق المنظور الجنساني في مسائل البرمجة ووضع نَهْج أوسع لتنمية القدرات، ينبغي أن يقدم تعليمات متخصصة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأن يكون بمثابة الأساس لمؤشرات الأداء القياسية التي يمكن تقييم الموظفين في ضوئها؛

(ي) تشجيع قوة القيادة على مستوى المقر ووضوح التوجيه، وتحسين التعاون والتكامل داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية والأفرقة المواضيعية المعنية بالشؤون الجنسانية؛

(ك) الاستفادة من خبرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا سيما في البلدان التي بها وجود للهيئة، للمساعدة في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأطر الإنمائية الأخرى لضمان معالجة الأبعاد الجنسانية؛

(ل) التركيز أكثر على النواتج الممكن إنجازها في أنشطة البرمجة، بما في ذلك في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لضمان إيلاء الاهتمام لاحتياجات وأولويات النساء والفتيات على الصعيد القطري؛

(م) تشجيع أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تقديم الدعم، من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، للجهود الوطنية الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والوفاء بالالتزامات فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ن) توفير تنمية القدرات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل مستمر للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لكفالة تحسين قدرتهم على مساعدة الشركاء الوطنيين في إدماج منظور جنساني في أطرهم الإنمائية؛

(س) السعي إلى التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومواصلة تعزيز الاهتمام بتطوير نتائج ونواتج واضحة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ع) تشجيع أفرقة الأمم المتحدة القطرية على استخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس كلما كان ذلك ممكنا في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي مؤشرات قياس التقدم المحرز؛

(ف) من أجل تقييم أفضل للتغيير وللأثر الناجم عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني مع مرور الوقت، قد يود المجلس أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقاريره المقبلة مرة كل سنتين.